

وتقدير الادة حصل الاتحاد فاعلمها هو الذي والامارة بمعنى الطلب مهنا لان المعنى  
المشهور اذ لا يجوز محال من الادة الالهية عندنا وقضية كل من الادة لا يحل  
تقدير الادة لانها تستفاد من الادة وكان غرضه بيان حاصل المعنى له في  
تتفق مع قوله محذوف فاقدره الله وقوله محض من حال من الادة في تتفق  
وقوله من وجوبه اي طالبه التزوج بالمولد فاحل الله له التزوج بالامر  
ان تطلبوا باموالكم تزوجتم ولا تطلبوا بها الزنا وقوله غير لسان حال  
المرجع اه بتجنا باموالكم اي بغير ما في ذمتهم او ثمنها او ثمنها او ثمنها  
من وجوبه اي ومنصرفه بدل قوله قبل صدق او عناه بتجنا  
سالمين اقتصر عليه هنا لان في الحرير المسلمات وهي الى الحكاية بعد من خيرة  
النساء زاد بعد في قوله تعالي محضتان غير مسلمات وقوله ولا تخزن الخزان  
لان في الاما ومن الى النساء ارب من الحرير المسلمات اه كوفي والعساف انما  
قال الله واصله من التفر وهو الصب وانما هي الزنا سفاحا لان الزنا في  
له الا صب التطفة فقط اه خازن فما استختم اي قاله ورجاء الا ان  
تمتع من قوله به مراعاة للفظ ما وقوله من تزوجتم بيان لقوله من الا ان  
بيان ما اوتى فيها اياه بتجنا قبل ان هذه الادة واردة في النكاح الصحيح والانه  
مقرباها ولو مرة وجب عليها مهرها المسمى اولها المثل كغيره في قوله  
انما يتكلم مع قوله سابقا ونحو التماس صفتها وقيل انها واردة في نكاح المتعة  
الذي كان في صدر الاسلام حيث كان الرجل يبيح المرأة وقتا معلوما ليس  
او ثلثين او اسبوعا يتوب او غيره ويقضى منها وطرح ثم يبرها  
وفي الخازن وقال قوم المراد من هذه الادة نكاح المتعة وهو ان يبيح  
الامة معلوم متبني معلوم فاذا انقضت تلك المدة بانتهت من غير  
طلاق وتسنين اي جها بحضرة اه وفي القبط وقال الزبير وامامته  
الفتاوى من غريب الشريعة لانها ابيحت في صدر الاسلام وحرمت يوم  
جبرتم ابيحت في غزوة اوطاس ثم بعد ذلك واستقر الامر على الخبر  
وليس لها احتق في التزويح الامسالة العيلة فان شرط اعلم ان ثبت  
تم استقر اه اجوز هو هو وانما هي المراجلة لانها بدل من التفتة

التزويح

الامر العين اه خازن التي فوضتم اي سميتم وقد كما جاز الوضوء قبله ودخل على الله  
فقد بنية معقولها المقدر وهو حال من اجوز اه بتجنا عبارة السمين في بنية حال  
من اجوز هو او مصدر موكده اي من الادة وقضية او مصدر على قول المصدر لان  
الاية موصولة فانه قبلها فانه اجوز هو اي تباها موصولة وانتهت ولا جناح  
عليه اي ولا عليهم فلا جناح عليهم في الادة ولا عليهم في الادة بتجنا  
من حضرها بيان لما فيما ذكروه لهم ومن جعلت ما شرع لهم من هذه الاحكام الملا  
يقدر بحالهم اه خازن ومنه يستطع شريعة او موصولة اه وقوله منكم اي  
الاجاز فيما ملكت ايمانكم متعلق بخذوف هو جواب الشرط وهو مجزوم  
اه بتجنا وهذا ما على الظاهر والاه في الحقيقة مرفوع لان المضارع اذ وقع  
جوابا للشرط مرفوعا نائفا لا تدخل على الفعل الصلح للشرطية وعبارة السمين  
قوله فيما العا ما جواب الشرط واما زيادة في الخبر على حسب الغرض في من  
وهو متعلق بفعل مقدر بعد لنا فتدبره فليس في ما مائة لهما وعبر هذا  
موصولة بمعنى الذي في النوع الذي ملته ومفعول ذلك الفعل المقدر بخذوف  
لان صفة ذلك المفعول المحذوف ومن التفتة بخذوف اكلت من الرغيف  
ومن تباها في محل نصب على الحال من الضمير المقدم في ملكت العا بعبارة ما الصولة  
والمؤمنان صفة التفتة انتهت فتجنا ملكت ايمانكم اما جواب الشرط  
واما خبر الموصول وكذا دخولها في الخبر موجود ومتم في محل نصب على الحال  
من فعل سنبني وفيه بطول ثلثة اقوال الاول انه في محل نصب على الحال  
من فعل بطول على انه مفعول بالمصدر المغتوب لانه مصدر طلب الخي  
اي التفتة والتفتة ومن لم يستطع ان يبال نكاح المحصنات وعمال المصدر  
المغتوب كثير وهذا هو الذي ذهب اليه الفاضل بقول الثاني ان يبيح بدل  
من طولها بدل الشيء من الشيء لان الطول هو التفتة والفضل والنكاح مرفوع ومقتل  
القول الثالث انه على حذوف الخبر في الخلق هو قهرهم من قدره بالي يحصل  
الوان يبيح وهم من قدره واللام اي طول لان سبحة وعلى قدره من التفتة  
فالجاء في محل الصفة للولاء متعلق بخذوف ثم لما حذف قوله في الخلق  
المشهور في محل ان هو نصب او خبر وقيل اللام المقدمه ان هي لام المفعول  
من اجله يحصل ان نكاحهم الوجه الثاني من نصب طول لان يكون مفعولا له